أقيمت في بيت الأمم المتحدة بالتعاون مع «البترول الوطنية»

«الهلال الأحمر» اختتمت ورشة حول تغيير سلوك العنف لدى الشباب

جانب من الورشة

المشاركون في لقطة جماعية

اختتمت في مقر بيت الامم المتحدة ورشة (اساسيات استردادية الشباب النهج القائم على الادلة لتغيير السلوك العنيف والمخاطر) والتي نظمتها جمعية الهلال الاحمر الكويتي بالتعاون مع شركة البترول الوطنية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

وقال مدير ادارة المتطوعين في جمعية الهلال الاحمر الكويتي مساعد العنزي في كلمة له ان الورشة التي شارك فيها 40 متطوعا ومتطوعة من الهلال الاحمر الكويتي وشركة البترول الوطنية الكويتية وتستمر مدة اسبوع هي الاولى في اطار مشروع تعزيز مرونة الشباب لتدريب المتطوعين على إنهاء العنف بين الشباب.

واضاف ان الورشة سلطت الضوء على ظاهرة (العنف المدرسي) وبحثها والعمل على الحد منها وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار تربوية واجتماعية ونفسية على الطالب اضافة الى دور الباحثين وأصحاب القرار الى التعامل مع الفئة الأهم في المجتمع الكويتي.

وحول مشروع الحد من العنف الطلابي ذكر العنزي ان الهدف الأساسي لهذا المشروع حث الطلبة على العمل التطوعي وزيادة الوعي العام لطلاب المرحلة الثانوية بالأخص والمجتمع ككل والتقليل من العنف وسلوك المخاطرة.

وقال ان الهدف من المشروع ايضا المساعدة على تغيير السلوك بين طلاب الثانوية ضد السلوك المعادي للمجتمع والمساعدة على الحد من تأثير هذه الحوادث على الشباب على المشاركة الكاملة في عملية التنمية الوطنية

واعرب عن بالغ شكره وتقديره لشركة البترول الوطنية الكويتية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ووزارة التربية ورئيس وأعضاء جمعية الهلال الأحمر الكويتي والمتطوعين والمتطوعات وكل من شارك بدعم هذا المشروع.

وشكر العنزي خلال حفل التكريم المتطوعين والمتطوعات على استجابتهم لهذه الورشة التي تسعى الجمعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وشركة البترول الوطنية إلى رفع جهوزيتهم وتطوير امكانياتهم وزيادة الخبرات لديهم في مجال التعامل مع الطلبة في مجال الحد من العنف الطلابي.

وحضر حفل التكريم كل من ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ميس العيسى و ممثل عن شكرة البترول الوطنية سارة هاشم ومدير ادارة المتطوعين في جمعية الهلال الاحمر الكويتي مساعد العنزي.

«الجنح المستأنفة» تلغي حكم حبس صاحب «حملة حج» سنة مع الشغل

علي العلي

■ الحكم جاء بعد ثبوت عدم تورطه في أي عملية نصب وانتفاء أركان الجريمة

ألغت محكمة الجنح المستأنفة برئاسة المستشار عماد المتديل حكم محكمة اول درجة القاضي بحبس صاحب «حملة حج» سنة مع الشغل والنفاذ وتغريم الف دينار ،وقضت مجددا ببراءته من النصب والاحتيال على الداعية نبيل العوضي عن طريق ايهامه بالتنازل عن ترخيص الحملة مقابل مبلغ مالي 90 الف دينار.

وتتلخص الواقعة فيما ابلغ به وقرره بتحقيقات الشرطة الداعية نبيل العوضي من انه تعرض للنصب والاحتيال من المتهم وذلك من خلال قيامه بالاتفاق معه على ان يقوم ببيع حملة حج يملك حق ترخيصها باسم حملة للحج وقد تم الاتفاق بينهما على سعر تسعين الف دينار كويتي قيمة البيع قام المجني عليه بدفع مبلغ خمسين الف مقدما بموجب شيك وباقي المبلغ تم الاتفاق على سداده بشكل اقساط منتظمة وتعهد بنقل الملكية له فيما بعد لدى وزارة الاوقاف ، وتم توقيع عقد بيع من قبل المتهم والمجني عليه وكان ذلك بوجود شهود رغم علمهم بان الحملة مباعة لاكثر من شخص وبان المتهم لايملك اي حملة مسجلة باسمه وان المتهم بعد استلامه للشيك فر هاربا .

وحضر دفاع المتهم المحامي علي العلي ودفع بعدم صحة اسناد التهمة المنسوبة اليه وافتقار الدعوى الى الدليل وبانتفاء اركان جريمة النصب وبانتفاء الركن المادي للجريمة والشكوى موضوع الاتهام الماثل هي اعمال تجارية بحتة وبعيدة كل البعد عن اي شبهة جنائية .

واضاف العلي ان الثابت بالاوراق ان الاتهام المنسوب الى المتهم ماهو الا تعاقد واتفاق يخضع لاحكام القانون المدني وهي الواجبة التطبيق وكان هذا الادعاء يخرج عن المسالة الجزائية وكان يجدر بالمجني عليه ان يبادر برفع دعوى مدنية للمطالبة بحقه او فسخ العقد والتعويض خاصة وان المجني عليه لم يقدم دليلا واحدا على تقديم المتهم له مايمكن اعتباره وسائل تدليس .

تتمات

تأييد نيابي

والتسامي على مصلحة الافراد والكتل والاحزاب.

من جهته أكد النائب هشام البغلي على مساندته دعوة اجراء حوار وطني وقال: نحن مستعدون لمد ايدينا لجميع الاطراف وحتى الفرقاء المعارضين من الاغلبية السابقة. وكشف البغلي في تصريح خاص لـ«الصباح» انه يعتقد ان الاغلبية السابقة تسير في طريق لارجعة فيه، متمنيا أن يؤدي هذا الحوار لنتيجة ايجابية، لانه من الصعب جدا ان يعيش الناس في مجتمع منقسم لقسمين. اما النائب د.علي العمير فقال: ان اي دعوة للحوار تعد محمودة لان الحوار يقرب وجهات النظر ويجعل الفرقاء على مادة واحدة ويعرض الرأي والرأي الاخر.

واكد العمير في تصريح خاص لـ«الصباح» ان اي دعوة للحوار الوطني بين من هو مؤيد ومعارض ومشارك ومقاطع، هي دعوة جيدة وايدي دعمه لها، متمنيا ان يستجيب الفريق المقاطع لها وان يجتمع الكويتيون جميعا تحت كلمة سواء، في ظل شريعة الله عز وجل والدستور الذي وضع لتنظيم الحياة، لافتا إلى ان هذا الحوار ليس ببعيد على من يقدر الدستور ومصلحة البلد العليا والوطن في الاستجابة للحوار وابداء وجهة النظر وسماع الرأي الاخر، بعيدا عن ما يحدث اليوم من تبن للرأي والمضي فيه وعدم الرغبة في سماع الرأي الآخر.

ومن جانبه اكد النائب مبارك العرف على مساندته لهذا الحوار وقال في تصريح خاص لـ«الصباح» ننشد ان تكون هذه الدعوة مثمرة ونصب في سبيل المصلحة العامة للكويت واضاف العرف ان من الممكن الاختلاف في الاراء ووجهات النظر، لكن في النهاية ينبغي الاجتماع على مصلحة الوطن والمواطنين وحمايتنا للدستور. بدوره اوضح النائب سعود الحريجي ان الاستقرار وفتح باب الحوار بين جميع اطياف المجتمع، حتى تستقر البلد وتستطيع عجلة التنمية ان تبدأ مرة اخرى بالدوران، هما من أهم اولوياتنا الآن. في السياق نفسه اكد عدد من المواطنين على اهمية الالتفات الى الكويت ووضعها نصب اعين الجميع، بعيدا عن المهاترات الطائفية والفئوية والتقسيمات الاخرى التي تبعد المواطنين عن وطنهم، عبر هذه التفرقة التي لم يتعود عليها المواطن الكويتي في السنوات السابقة. واشادوا بدعوة نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج، لافتين الى ان الحوار الوطني الذي دعا له والابتعاد عن التأزيم هو الفيصل في القضاء على التفرقة والكراهية والحال التي وصلنا اليها مؤخرا حتى في عدم تقبل الرأي الاخر.

ولفتوا الى ان اهل الكويت لم يكونوا في يوم من الايام غير متحابين ولكن المصالح الشخصية لدى البعض هي التي جعلت البعض يدندن على وتر الطائفية او القبلية او غيرها من العوامل التي تعتبر مفرقة لابناء هذا البلد الذين تجمعوا حوله منذ القدم. واوضح المواطنون انه يجب ان يعلم الجميع سواء كانوا وزراء او نوابا ان الكويت فوق الجميع والا يزايد احد على الآخر في حب الوطن، متمنين من النواب الابتعاد عن الطائفية والقبلية والتقسيمات التي يعيشها المواطن الكويتي، وأكدوا ان ما تحتاجه هذه الايام هو ما دعا اليه النائب مبارك الخرينج حوار وطني صادق يجلس فيه جميع الاطراف من نواب حاليين وسابقين، وينهون الخلافات باتفاق للابتعاد عن الطائفية والقبلية والفئوية او حتى تقسيمات المناطق.

وحذروا أيضا من ان مجمل مشاكلنا يأتي من بعض الاعضاء الذين ينخرون في جسد هذا الوطن، عن طريق الضرب على وتر القبلية والطائفية والمناطق الداخلية والخارجية وغيرها.

ورأى المواطنون انه إذا استطاع النائب الخرينج ان يطبق دعوته على ارض الواقع ويجمع عليها الاعضاء والحكومة، فإن التاريخ لن ينسى هذا الشيء وسيتذكره جيدا لانه من الصعب ان تقوم بجمع الشعب على رأي واحد بعد ان فرقهم المتكسبون على مدى سنوات.

إسقاط «الفوائد»

وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين قضية تلامس صميم حاجات الشعب، مشيرا الى انه وفي سبيل وجود حلول عملية لهذه القضية فإن الأمر يتطلب تعاونا مثمرا وحوارا عمليا بين النواب والحكومة.

وتزامنا مع القضية أكد النائب حسين القلاف بأنه سبق وان قدم النصح لوزير المالية بعدم التصريح الاستفزازي بشأن قروض المواطنين.

الخالد: قمة

واوضح الشيخ صباح الخالد في رده على سؤال بشأن تخصيص ارض للنانو في الكويت ان ذلك يأتي

استمرارا لاهتمام دولة الكويت بالبعثات الدولية لاسيما انها اول دولة رحبت بمبادرة اسطنبول التي اطلقها الحلف في عام 2004 وتتعلق بأمن واستقرار المنطقة. واضاف «يهمنا تحقيق امن واستقرار المنطقة وان تكون شركاء مع كل من له مصلحة في تحقيق ذلك ويهمنا تسهيل كل ما يتعلق بتواصلنا وتشاورنا مع حلف الناتو» مبينا ان الارض ستكون مقرا للتدريب وفق المبادرة المذكورة. ورحب الشيخ صباح الخالد بالوزير ريندرز مستذكرا الدور التاريخي لمملكة بلجيكا الصديقة في تحرير الكويت في عام 1991 من الغزو الصدامي ومساهمتها في ازالة الالغام بعد التحرير مشيدا بمسار العلاقات الكويتية – البلجيكية على الصعد كافة المتعلق منها بالتعاون الثنائي وبالشؤون الاقليمية عبر المحافل الدولية.

واشار الى المباحثات والقضايا التي تمت مناقشتها على المستوى الثنائي بين الجانبين الكويتي والبلجيكي لتعزيز العلاقات بين البلدين في شتى المجالات لاسيما التعليم والصحة اضافة الى مناقشة آخر التطورات على الساحتين الاقليمية والدولية. وذكر ان الجانب البلجيكي وقع في وقت سابق اليوم مع جامعة الكويت اتفاقية تعاون وشراكة مع مركز ابحاث تكنولوجيا النانو لبحث وتطوير تكنولوجيات الخلايا الشمسية السيليكونية المتقدمة. وقال الشيخ صباح الخالد ان الوفد البلجيكي الزائر يضم عددا كبيرا من رجال الاعمال مما يدل على الاهمية التي توليها مملكة بلجيكا للتعاون مع القطاع الخاص الكويتي وبحث مجالات الاستثمار بين البلدين، واستذكر زيارة كريمة ملكة بلجيكا الاميرة ستيزا لدولة الكويت سابقا واهتماماتها بمكافحة مرض الملاريا ومساعدة المرضى المحتاجين مبينا ان تشجيع هذا العمل الانساني كان محل اهتمام كبير من قبل سمو امير البلاد حيث تبرع سموه للبرنامج حينذاك بثلاثة ملايين دولار فيما تبرع الصندوق الكويتي باكثر من مليون دولار.

واوضح الشيخ صباح الخالد ان المباحثات تناولت باهتمام كبير الوضع على الساحة اليمنية وتهديدات مبعوث الامم المتحدة في اليمن بفرض عقوبات على المعارضة في حال عدم دخولها في الحوار مبينا ان دول مجلس التعاون الخليجي تولي اهمية خاصة لليمن.

وذكر ان الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني موجود في اليمن لتسهيل الحوار الوطني هناك والذي يعد احدى آليات المبادرة الخليجية مشددا على ان دول المجلس معنية بمتابعة المبادرة وتنفيذ آلياتها «واهم عناصر تلك المبادرة هو الحوار الوطني الذي سينطلق بعد ايام». ومضى قائلا «نحاول جاهدين ازالة كل العقبات التي تعترض الحوار الوطني وتجهيز الارضية الصالحة لنقاش كل القضايا اليمنية على الطاولة» مبينا ان دول المجلس والدول الخمس دائمة العضوية تعقد اجتماعات منتظمة ومستمرة هناك «للتأكد من ان الامور تأخذ طريقها الصحيح» لتنفيذ آليات المبادرة «واعتقد الان» ان الامور مهيئة بشكل اكبر لالتقاء كل الاطراف اليمنية على طاولة الحوار الوطني.

وعما اذا كانت القمة الخليجية المرتقبة «قمة المنامة» ستناقش موضوع الاتحاد الخليجي قال الشيخ صباح الخالد ان دول الخليج «مهتمة» بتنفيذ الاتحاد الخليجي حيث تم الاتفاق في الاجتماع السابق على ان تعقد قمة خاصة في الرياض لبحث الموضوع واستكمال بحث كل الافكار والدراسات حوله «وسنحدد في الاجتماع القادم مسارنا في المرحلة المقبلة».

وعما اثير بشأن نية امريكا تخفيض وجودها العسكري في الكويت وعن تحرك بريطاني لتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج وربط ذلك بايران قال الشيخ صباح الخالد ان «تخفيض امريكا لتواجدها او تعزيز بريطانيا لتواجدها وربط ذلك بايران فهذه قضايا لدول بينها اتفاقيات ومعاهدات وبينها الكثير من الامور التي تدخل في مصالح البلدان ضمن اطار التعاون». واضاف ان للكويت اطارا «يؤسس لهذه العلاقة» مع امريكا ومع بريطانيا في التدريب وتبادل الخبرات وكل ما يتعلق بما تتضمنه الاتفاقيات الامنية الموقعة مع كليهما.

الصحافيون البرلمانيون

هذا القرار جاء منسجما مع قناعة مكتب المجلس باهمية ودور الصحافة، لاسيما مع التزامها بما يحافظ على المصلحة العامة، بالاضافة الى تقدير دعوة جمعية الصحافيين ونداءات بعض الزملاء ورؤساء تحرير الصحف والكتاب والمحررين البرلمانيين لمكتب المجلس بابقاء المحررين في مكانهم بهدف تسهيل اداء مهامهم الاعلامية.

واعرب الراشد عن امله في ان يمثل هذا القرار بداية خير في المرحلة المقبلة وبداية تعاون مثمر يتلافى سلبيات المرحلة السابقة، داعيا الصحافيين وممثلي وسائل الاعلام الى الالتزام بالنظام.

وثمن الصحافيون البرلمانيون قرار مكتب المجلس برئاسة رئيس مجلس الامة علي الراشد ابقاء الصحافيين البرلمانيين في اماكنهم المخصصة لهم في القاعة الارضية في قاعة عبدالله السالم، مؤكدين ان هذا القرار يأتي تأكيدا على ايمان مكتب المجلس بالدور الوطني الذي تقوم به الصحافة الكويتية.

وقال منسق لجنة المحررين البرلمانيين في جمعية الصحافيين عمر الرشيدي ان هذا القرار لم يكن مستغربا من اعضاء مكتب المجلس وفي مقدمتهم رئيس مجلس الامة علي الراشد والذين يؤمنون بحرية الكلمة وحرية الصحافة، ودورها في نقل فعاليات وانشطة المجلس ولجانه.

وقدم الرشيدي شكره لرئيس واعضاء مكتب المجلس وكل الاخوة النواب الذين ابدوا دعمهم لمطالب الصحافة والى جمعية الصحافيين ورؤساء تحرير الصحف والكتاب، مؤكدا ان مثل هذه المواقف الرائدة لم تكن مستغربة عليهم. واكد الرشيدي ان الصحافيين البرلمانيين كانوا وسيظلون ملتزمين بالنظم واللوائح معربا عن ثقته باستمرار هذا الالتزام في المرحلة المقبلة انطلاقا من حرصهم على المصلحة العامة والوطنية.

«الكويتية»: إسقاط

الكويتية من قبل الحكومة العراقية».

واضاف «فقبل اشهر كانت هناك ارادة سامية من قبل صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في الوصول الى اتفاق بمبلغ 500 مليون دولار مقابل اسقاط الدعاوى القضائية».

واشار الى انه سبق وان وقع الاتفاق الاولي بين وزيري مواصلات الكويت والعراق وتم تكليف الكويتية للتفاوض حول حل نهائي للقضية موضحا انه تم توجيه دعوة للاخوة من العراق الى زيارة الكويت حيث كان هناك محضر رسم خريطة طريق قبل اللقاء في لندن بهدف الوصول الى اتفاق نهائي ينتهي بالتوجه الى المحاكم لاسقاط الدعاوى.

واضاف النصف ان هذا ما تم التوقيع عليه اليوم ومن ضمنه تحديد فترة منتصف يناير المقبل كي تدفع الحكومة العراقية المبلغ المتفق عليه لدى البنوك المعتمدة ليذهب الى ميزانية دولة الكويت ثم تقوم الكويتية بسحب الدعوى من المحاكم. واوضح ان الاتفاق السابق كان يقوم على اساس ان يتم دفع المبلغ على مرحلتين 300 و 200 مليون دولار غير ان الاخوة في العراق وبعد الزيارة والتفاوض واتفقوا على دفع 500 مليون دولار لانهاء القضية. وشدد النصف على ان اتفاق اليوم يعتبر بداية تاريخية للعلاقة بين البلدين حيث عكس ذلك وجود رغبة حقيقية على مستوى القيادتين السياسيتين والشعبين لطي صفحة الماضي.

وذكر «لا يعقل ان يزور الكويتي مشارق الدنيا ومغاربها ولا يزور العراق التي على حدوده وهي بلد الحضارة والاماكن المقدسة ونفس الشيء بالنسبة للعراقي الذي يذهب شرقا وغربا للتجارة وللاغراض الاخرى ولا يزو بلد منفتح مثل الكويت.

واكد النصف ان «علاقات البلدين اصبحت تقوم على مبدأ «الربح ربح» بعدما جربت علاقة «الخسارة خسارة» عبر اكثر من 20 عاما وان الطرفين يدفعان اموالا باهظة لمكاتب المحاماة المكلفة بتلك القضايا ولا يحصلون الا القليل او النادر». واعرب عن امله ان ينسحب هذا الاتفاق على كافة المجالات ولاسيما في القضايا العالقة مع العراق كملف العلامات الحدودية وتعويض المزارعين والحقول النفطية مشيرا الى ان «ما يدفع من قبل البلدين على هذه القضايا عادة ما يكون اكبر مما يختلف عليه».

كما اعرب عن امله في ان تعود العلاقة مع العراق الى ما كانت عليه خلال 400 عام حيث يجمع البلدان روابط النسب والدين والعروبة لافتا الى ان «الكثير من الشباب الكويتي والعراقي يعتقد ان العلاقة بين البلدين ظلت دائما قائمة على التوتر والخلاف».

وردا على سؤال حول مستقبل الخطوط الجوية الكويتية اكد النصف انه يجري العمل بجهد كبير من اجل تغيير الصورة النمطية عن الكويتية والشروع في تحديث الاساطيل وتفعيل قضية الخصخصة ودفع الاموال لمن اراد ان يتقاعد وهذا ما سيخفف الاعباء على ميزانية الكويتية.

واوضح انه تم البدء بامور كثيرة منها التركيز على العنصر البشري والكفاءة معربا عن امله في ان تصبح الكويتية مثالا يحتذى به في كافة القطاعات في الكويت الجديدة.

وابرز ان هناك جهودا للعمل على مسارين اولهما يخص كيفية نهوض الكويتية وثانيهما كيفية خدمة الكويتية لمرحلة نقل الكويت لتصبح المركز المالي الذي هو حلم القيادة السياسية ممثلة في صاحب السمو امير البلاد.

الأذينة: تفعيل

واضاف الوزير الاذينة في تصريح صحافي أمس عقب توقيعه عقدا مع شركة الاتصالات المتنقلة السعودية «زين» يقضي بمنح الاخيرة رخصة ربط شبكتها برا بالشبكة الدولية لوزارة المواصلات الكويتية عبر الكيبل المار بالمنفذ الحدودي ان الربط مع «زين» سيعمل على توزيع حركة الاتصالات ونقل البيانات الدولية بصورة تضمن الحفاظ على موازنتهما.

وأكد اهمية الربط بكيبلات عدة بغية ايجاد بيئة تنافسية تساعد على خفض الاسعار ورفع كفاءة الخدمات المقدمة وذلك حسب الخطة الاستراتيجية للوزارة. وعن تفاصيل العقد مع شركة «زين» السعودية ذكر ان قيمته 315 الف دينار كويتي تدفع مرة واحدة عند اتمام الربط ومدته 15 عاما قابلة للتجديد على ان تدفع رسوم العقد «الترخيص» سنويا بقيمة عشرة آلاف دينار. واوضح ان «زين» السعودية ستقوم بتجهيز محطة انزال داخل البلاد بما لا يتجاوز الـ100 الف دينار على ان تؤول ملكية اجهزة تلك المحطة الى الوزارة. وبين المهندس الاذينة ان هذا الربط البري هو الثالث مع المملكة العربية السعودية بعد الربط مع شركتي «الاتصالات السعودية –اس.تي.سي» و«موبايلي» مشيرا الى اعتزام الوزارة الاعلان عن ربط رابع مع كيبل احدى الشركات العاملة هناك من خلال الحدود البرية. وبالنسبة الى خطط الوزارة المستقبلية الاخرى فيما يتعلق بربط الكيبلات مع شبكتها كشف عن خطوة ستقوم «المواصلات» بموجبها بتفعيل الكيبلات القائمة مع كل من ايران والعراق وزيادة سعاتها من اجل تحسين خدمات الاتصالات والانترنت الدولية في البلاد.

«التجارة»: ضبط

للحوم «قطع لحوم استرالية مجمدة» وذلك بعد ارسال عينات منها الى مختبرات وزارة الصحة للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الادمي.

واكدت الوزارة حرصها المستمر على تدريب موظفيها في مجال ضبط اللحوم الفاسدة دوريا بغية رفع كفاءتهم فيما يتعلق بالتفتيش والمراقبة وبما يضمن نجاح عمليات الضبط التي يتولونها.

«الإعلام»: إلغاء

القضائية لمخالفتها شروط الترخيص بعد نفاذ المهلة المحددة لتوفيق اوضاعها مع القانون. وأكدت الوزارة حرصها على تطبيق القانون وانها تقف على مسافة متساوية من جميع وسائل الاعلام مشيرة الى انها سبق وأصدرت قرارا بالغاء ترخيص احدى القنوات القضائية للسبب نفسه وكذلك لعدد من المجلات لعدم انتظامها بالصدور او لتوقفها.

وشددت وزارة الاعلام على جميع وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ضرورة الالتزام بأحكام القانون.

النائب العام

تطبيقاً لنص المادة 2/70 من قانون السلطة القضائية.

تداعيات الأمس أثارت ردود فعل عديدة لدى الأوساط القضائية، عبر عن بعضها رئيس نادي قضاة الإسكندرية المستشار عزت عجوة الذي علق على رجوع النائب العام في استقالته، بأنه توقع ذلك منذ اليوم الأول وأكد في تصريحات لجريدة «اليوم السابع» أن الاستقالة نافذة منذ تقديمها وفقا لنص قانون السلطة القضائية وأن المادة «70» الفقرة الأولى والثانية تختص بالقاضي فقط، ولا تنطبق على النائب العام الذي يعتبر مازال قاضيا وطالب في استقالته بالعودة إلى منصة القضاء، وأكد أن تلك المادة لا تنطبق على الحالة التي نحن بصددها الآن، وأن عليه أن يلتزم باستقالته وبإرادته بعدم ممارسة مهام عمله وقال: «الأمور ستفرض نفسها من الآن وصاعدا وكافة الخيارات مطروحة على الساحة القضائية والسياسية».

كما أكد «عجوة» على أن قرار العودة إلى استئناف العمل بالمحاكم يخص كل جمعية عمومية لكل محكمة. وعن الاستمرار في الاستقتاء أشار إلى أن القضاة ليس لهم دور الآن للإشراف على الاستقتاء في ظل حالة الارتباك التي تمر بها مصر. لافتا إلى أن وقفة رجال النيابة العامة قد أعادت إلى القضاء وجهه المشرق وأعادت للقضاة الثقة في المستقبل على يد أبنائه من النيابة العامة الذين وقفوا على قلب رجل واحد.

هولاند للجزائريين

فيها الاستعمار للشعب الجزائري»، وذكر خصوصا في اليوم الثاني من زيارته الى الجزائر احداث «سطيف وقالمة وخراطة «التي» تبقى راسخة في ذاكرة الجزائريين وضميرهم». واوضح هولاند انه «خلال 132 سنة «1830–1962» خضعت الجزائر لنظام ظالم ووحشي وهذا النظام يحمل اسما هو الاستعمار». ووسط تصفيق البرلمانيين الجزائريين، قال هولاند انه «في الثامن من مايو 1945 بسطيف «300 كلم شرق الجزائر» عندما كان العالم ينتصر على البربرية تخلت فرنسا عن مبادئها العالمية».

واضاف «يجب ان نقول هذه الحقيقة لكل من يريد وخاصة الشباب» الذين يشكلون نصف عدد السكان الجزائريين «لتعيش الصداقة بين البلدين». وقال الرئيس الفرنسي انه «مهما كانت الاحداث مؤلمة لا بد ان نفصح عنها» ولا يجب ان نبني علاقاتنا «على نسيان ما حدث». واكد الرئيس الفرنسي انه «يجب قول الحقيقة ايضا حول الظروف التي تخلصت فيها الجزائر من النظام الاستعماري، حول هذه الحرب التي لم تسم باسمها في فرنسا، اي حرب الجزائر». وتابع «نحن نحترم الذاكرة كل الذاكرة ومن واجبنا ان نقول الحقيقة حول العنف والظلم والمجازر والتعذيب».

اليمن: الرئيس

وفي ما بدا ابرز قرار له منذ توليه سلطات الرئيس السابق قبل اكثر من سنة، الغى هادي عمليا ايضا الفرقة الاولى مدرعة التي يقودها غريم معسكر صالح، اللواء علي محسن الاحمر الذي يتمتع بنفوذ كبير في اليمن وكان قد انضم الى حركة الاحتجاجات في 2011.

وبحسب القرارات التي نشرتها وكالة الانباء اليمنية الرسمية ليل أمس، قسم هادي القوات المسلحة الى قوات برية وجوية وبحرية وحرس حدود وقوات احتياط استراتيجي، وجعلها تابعة هرميا لوزارة الدفاع، ومن ثم الى رئيس الجمهورية وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة. ونبت هادي في المقابل قوات «الحماية الرئاسية» التي سبق ان شكلها في وقت سابق هذه السنة والحق بها عددا من وحدات الحرس الجمهوري، كما الحق وحدات الصواريخ بالقائد العام اي بالرئيس، بعد ان كانت تحت سيطرة الحرس الجمهوري. وتم استحداث ايضا وحدة للعمليات الخاصة. وبموازاة اعادة هيكلة الجيش، قضى مرسوم رئاسي باقالة العميد يحيى محمد صالح، ابن اخي الرئيس السابق، وهو الرجل القوي في قوات الامن المركزي، وعين بدلا منه العميد احمد علي المقدسي. ورحب العميد يحيى محمد صالح بقرارات الرئيس، وكذلك رحب بها اللواء علي محسن الاحمر.

الأمم المتحدة

وقال فريق المحققين المستقلين الذي يقوده الخبير البرازيلي باولو بينيرو في احدث تقرير يصدره والمكون من عشر صفحات «فيما تقترب المعارك بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة من نهاية عامها الثاني باتت طبيعة الصراع طائفية بشكل صريح». واضاف ان القوات الحكومية السورية زادت من استخدامها للقصف الجوي بما في ذلك قصف المستشفيات وقال إن هناك ادلة تشير الى ان هذه الهجمات «غير متناسبة» مع طبيعة الأهداف التي تتعرض للقصف. وذكر التقرير ان طبيعة الأعمال القتالية من الجانبين تمثل «انتهاكا متزايدا للقانون الدولي». واضاف التقرير «لشعورها بالتهديد وتعرضها للهجوم تزايد انضمام جماعات الاقلية العرقية والدينية لطرفي الصراع مما يعمق الانقسامات الطائفية».